التكليف النهائي للسياسات الاقتصادية

كيفية استخدام أدوات السياسات المالية للتأثير في الاقتصاد القومي

الشرق أكاديميا

د. محمد ذكرالله

الطالب: محمد العشوة

10/07/2022

تلعب الدولة في وقتنا الحالي وفي ظل هيمنة الاقتصاد الرأس مالي بصورة شبه تامة على نماذج اقتصاديات الدول دور الضامن والمراقب لحركة الاقتصاد، وتتدخل في أوقات الحاجة عند حالات الركود أو الرواج التي يمر بها الاقتصاد الرأس مالي بصورة دورية، ويكون هذا التدخل للدولة عن طريق السياسات المالية والنقدية.

حيث تستخدم الدولة هذه السياسات للتأثير على الاقتصاد من خلال تعديل مستويات الإيرادات ومستويات النفقات وتحديد مصادر الدخل وكيفية الإنفاق، وأدوات السياسة المالية باختصار هي: الضرائب التصاعدية، المدفوعات التحويلية، الإنفاق الحكومي، الضرائب والقرض العام، سوف نتناول في مقالنا هذا: كيفية استخدام أدوات السياسات المالية للتأثير على معدل النمو الاقتصادي، والتوظيف (التشغيل)، والاستثمار الأجنبي والمحلي، ومكافحة الفساد، ومواجهة الفقر.

أولا: للتأثير على معدل النمو الاقتصادي:

مما لا شك فيه أن جميع الدول تسعى الى تحيق الاستقرار الاقتصادي وزيادة النمو الاقتصادي، ولهذا الغرض تلجأ الدولة لمجموعة من السياسات المالية، وهي:

عندما يكون الاقتصاد في حالة ركود يجب على الدولة العمل على زيادة الإنفاق العام الذي يؤدي بدوره إلى تحريك عجلة الاقتصاد وزيادة الطلب الكلي وبالتالي زيادة الإنتاج، وأيضا يمكن تخفيض الضرائب بهدف التشجيع على الاستثمار، والحد من القروض الداخلية للدولة والسندات الحكومية بهدف عدم مزاحمة القطاع الخاص على الأموال المعدة للاقتراض أو الاستثمار وتحويل هذه الأموال للقروض الخاصة بهدف استثمارها في الاقتصاد.

لكن أحيانا تلجأ الدولة لسياسات معاكسة تماما في حالة الرواج بهدف الحد من التضخم وضمام الاستقرار، فتلجأ لخفض الإنفاق العام وزيادة الضرائب وزيادة القروض الداخلية وذلك للتقليل من الأموال في الاقتصاد والحد من القدرة الشرائية للأفراد.

ثانيا: للتأثير على التوظيف (التشغيل):

التوظيف أو التشغيل يعني استثمار جميع موارد الدولة بالشكل الأمثلة وبالأخص الموارد البشرية في الدولة، وللوصول للتشغيل الكامل يجب تشجيع الاستثمار وإقامة المشاريع الإنتاجية وبالأخص المشاريع ذات العمالة الكثيفة، والجانب المنوط بالسياسة المالية في هذا الإطار هو تخفيض الضرائب وبالذات على المشاريع التي تستوعب عمالة كثيفة أو المشاريع التي سوف تقوم باستثمار موارد غير مستثمرة في الاقتصاد: مثل مشاريع استصلاح الأراضي على سبيل المثال، وكما يمكن زيادة الإنفاق الحكومي على مشاريع تنموية سواء بصورة مشاريع تقوم بها الدولة أو دعم لأصحاب هذه المشاريع.

ثالثا: للتأثير على الاستثمار المحلي والأجنبي:

تسعى جميع الدول بصورة مطلقة على تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي، وتشجيع الاستثمار يحتاج إلى مجموعة من الإجراءات كزيادة الأمن والتسهيلات الجمركية وسن القوانين الواضحة ولكن بما يتعلق بالسياسات المالية فلتشجيع الاقتصاد يتطلب وضع سياسات ضريبية منخفضة أو صفرية وخفض الرسوم الجمركية على الآلات الإنتاجية ورسوم المعاملات بأنواعها وأيضا يجب التمعن جيدا قبل قيام الدولة من الاقتراض الداخلي فالاقتراض الداخلي كما أسلفنا يحد من الأموال المعروض أو المعدة للاستثمار، وتشجيع الطلب الكلي الأمر الذي بدوره يشجع على زيادة الإنتاج والاستثمار، وكذلك تلعب السياسات النقدية دورا مهما هنا فثبات سعر الصرف وضبطه يعتبر أمرا محفزا للاستثمار الأجنبي وكما يجب أيضا تقديم تسهيلات للقروض الاستثمارية.

رابعا: للتأثير على مكافحة الفساد:

إن مكافحة الفساد يتطلب إدارة سياسية جادة ومع ذلك فلضمان ديمومة استمرار مكافحة الفساد يجب بناء مؤسسات جيدة لتعزيز النزاهة والمساءلة في كل أجزاء القطاع العام فينبغي العمل على تعزيز الشفافية في المؤسسات الحكومية والإنفاق العام والشفافية في جانب الإنفاق الحكومي في الموازنة العامة للدولة في جميع مؤسسات الدولة وحتى الأمنية منها، وإعادة هيكلة للمؤسسات المالية في الدول والاعتماد على التكنولوجيا قدر الإمكان في معاملات الدولة المختلفة ولا سيمة المالية منها، ووضع سياسات وقوانين ضريبية بسيطة بحيث لا يترك مجال لجامعي الضرائب الالتفاف على القوانين الضريبية والاستثمار في رفع مستويات الشفافية والفحص الخارجي، وتحسين النزاهة في الخدمة المدنية وإجراءات قضائية سريعة ومنصفة للجميع، زيادة الشفافية في عمليات المشتريات العامة والصناعات الرئيسية كاستخراج النفط والمعادن نظرا لما تنطوي عليه من ريع اقتصادي كبير وللدور الذي تقوم به الأطراف الدولية الكبرى، وزيادة التعاون الدولي في مكافحة الفساد ولاسيما التهرب الضريبي.

خامسا: للتأثير في مواجهة الفقر:

تسعى السياسة المالية إلى مكافحة الفقر وتقليل الفجوة بين الطبقات الاجتماعية داخل المجتمع وإعادة توزيع الثروة ويمكن للسياسات المالية أن تقوم بهذا الأمر عن طريق:

\_وضع نموذج تنموي يصب في صالح الفقراء، عن طريق تبني مشاريع استثمارية توسعية وتحديد حد أدنى للأجور مناسب.

\_هيكلة السياسات الضريبية، إذ يجب خفض السياسات الضريبية التي تطال الفقراء والتي تطال السلع الأساسية ورفعها على السلع الكمالية والطبقات الأغنى.

\_الحد من الهدر العام ولا سيما على الكماليات.

\_وضع سياسات فعالة لمواجهة التضخم.

\_دعم المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر وتشجيعها.

\_تنمية إمكانيات الطبقة الفقيرة عن طريق تحسين جودة التعليم وقطاعات الصحة وتأمين الخدمات من طرق وسدود وغيرها وتنمية الموارد البشرية.

\_زيادة الإنفاق الحكومي في دعم الطبقات الاجتماعية الأقل حظا وأكثر فقرا سواء بصورة تحويلات مباشرة أو بصورة دعم للسلع الأساسية الهامة.

وختاما:

يجب على واضع السياسات المالية أن يكون على دراية تامة في وضع البلد الاقتصادي والاجتماعي وأن يسعى للموازنة ما بين تحقيق التنمية والنمو الاقتصادي للدولة والدعم للقطاعات الاستراتيجية والخدمية والطبقات الفقيرة وضبط الإيرادات الحكومية بالشكل الأمثل وكذلك ضبط جانب النفقات العامة وترشيد انفاقها بما يتناسب مع متطلبات الدولة والمجتمع.